(الربيع الآسيوي) في منغوليا

محمد فوزي
مستشار اعلامي سابق بسفارة مصر بالكويت

مقدمة:

تعتبر جمهورية منغوليا- الدولة الشيوعية السابقة- دولة غير ساحلية تقـع فـي آسيا الوسطى، والتى تشتهر بأنها مسقط رأس الإمبراطور المنغولى جنكـيـز خـان، ولديها موقع استراتيجي مميز في تلك المنطقة، حيث تقع بين الصين وروسيا، حيـث تحدها روسيا شمالاً والصين جنوباً، وتعرف أحيانا بمنغوليا الخارجية - لتمييزها عـن منغوليا الداخلية، منطقة الحكم الذاتي في الصين – وتعد ثاني أكبر دولة غير ساحليـة بعد كازاخستان ورغم ذلك فهي من الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة، مدينة أولان باتور أكبر مدنها والعاصمة الرسمية والسياسية لها، وهي موطن لحوالي ٤٥٪ مـن السكان، وتبلغ مساحة الدولة ما يزيد عن مليون كيلومتر مربع، وتعد هـي الـدولـة الـ١٨ الأكبر حجماً والأقل كثافة سكانية في العالم، فرغم مساحة الدولة الشاسعـة إلا أنها الأقل كثافة في عدد السكان حيث لا يتجاوز تعداد سكانها نحو ٣ ملايين نسـمـة، موزّعين على أراضٍ تبلغ مساحتها ٦٠٤,٠٠٠ ميل مربّع، ذلك لإن أغلب المنغوليـيـن هاجروا إلى روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية نظراً لضعـف الاقـتـصـاد المنغولي في العقود الماضية.

والنظام السياسي في منغوليا جمهوري برلماني، وعقب انهيار الأنظمة الشيوعيـة في أوروبا في أواخر عام ١٩٨٩، شهدت منغوليا ثورة ديمقراطية فـي أوائـل عـام ١٩٩٠، أفضت إلى نظام التعددية الحزبية، ودخول الدستور حيز التنفيذ، وتغيير الاسم

من جمهورية منغوليا الشعبية لمنغوليا في فبراير ١٩٩٢.

وقد انضمت منغوليا لمنظمة التجارة العالمية في العام ١٩٩٧، كما سعت إلى التحول إلى اقتصاد السوق، والعمل على توسعة أنظمتها الاقتصادية والتجارية.وعلى المستوى الإقليمي، تحتل منغوليا المرتبة الثانية عالمياً بعد كازاخستان من حيث أكثر الدول غير الساحلية اجتذاباً للسياح، إلا أن دخل الفرد فيها ضعيف. ويتحدث المنغوليون لغتهم المعروفة بالهالها التي تكتب بحروف سلافية، مع وجود العديد من اللهجات المحلية الأخرى. واللغة الروسية هي اللغة الأجنبية الأكثر استعمالاً في منغوليا.

خضعت منغوليا لحكم الصين مند سنة ١٦٩١، وحتى سنة ١٩١١، ثم خضعت لحكم السوفييت بين سنتي ١٩١٩-١٩٢١، واستقلت عام ١٩٢١، وظلت مرتبطة بالاتحاد السوفيتي حتى عام ١٩٩٠، وفي نهاية الثمانينيات، أعطت الإصلاحات التي حدثت في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية حريات لأكثر شعوب هذه الدول وانعكس ذلك على منغوليا، وقد قاد المنغوليون مظاهرات في عام ١٩٩٠، من أجل الحصول على مزيد من الحريات متأثرين بالتغيرات التي حدثت في الدول الشيوعية الأخرى، ونتيجة لذلك، تخلى الحزب الشيوعي في منغوليا عن احتكاره السلطة وتم تبني نظام التعددية الحزبية.

وكانت جمهورية منغوليا قد اكتسبت بطاقة الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة كدولة مستقلة عام ١٩٦١، على الرغم من أنها ظلت تابعة للاتحاد السوفيتي حتى عام ١٩٩٠.

ومنذ إعلان منغوليا الخارجية استقلالها عن الصين قبل أكثر من ١٠٠ عام، كان المغول يعتمدون بشكل حصري تقريباً على استراتيجية أساسية واحدة ترتكز على الاستفادة من التنافس القائم بين القوى الإقليمية لصالحهم، وبموازاة مع ذلك، تمكنت منغوليا من نسج علاقات ودية مع الصين وكذلك روسيا إضافة إلى الولايات المتحدة

واليابان والكوريتين الشمالية والجنوبية، كما تنتهج دبلوماسية شاملة في كل الاتجاهات.

وفي الماضي، كان العديد من المراقبين يستبعدون قيام منغوليا بانتقال ناجح نحو الديمقراطية، حيث كانت منغوليا من الدول التي تدور في فلك الاتحاد السوفييتي لأكثر من ستة عقود، وكانت ثاني بلد شيوعي في العالم بعد هذا الأخير، ولكنها تبنت انتخابات وطنية منتظمة في إطار نظام برلماني ـ رئاسي مختلط، وسعت إلى إجراء إصلاحات رامية إلى جعل مجتمعها أكثر انفتاحاً، وأقل عرضة للفساد الذي تبتلى به كثير من الدول الشيوعية السابقة، إلا أن ذلك كثيراً ما اصطدم بمزاعم خاصة بفساد المسئولين الحكوميين.

اولا: النظام السياسي الحاكم في منغوليا

طبقاً للنظام البرلماني الجمهوري في الدولة، يتمّ انتخاب الرئيس بشكلٍ مباشر، ويقوم الشعب بانتخاب النواب للجمعية الوطنية البالغ عدد مقاعدها البرلمانية ٧٦ مقعداً، أمّا رئيس الوزراء فيتمّ اختياره بالتشاور مع الرئيس نفسه، ورئيس وزراء منغوليا هو أعلى مركز قيادي في الذراع التنفيذية للحكومة المنغولية، ويتم تعيين رئيس الوزراء من قبل البرلمان، ويمكن حجب الثقة عنه عن طريق تصويت بحجب الثقة من قبل البرلمان، والدستور المنغولي يضمن للشعب مجموعة من الحريات أهمها حرية الدين والتعبير.

وفي منغوليا مجموعة من الأحزاب السياسية كحزب الشعب المنغولي الثوري وريث الحزب الشيوعي السابق الذي بقي في الحكم حتى ١٩٩٢، وأيضاً الحزب الديمقراطي المعارض. ويرأس البلاد حاليا الرئيس خالتاما باتولجا، وبموجب نظام منغوليا البرلمانى يدير رئيس الوزراء الحكومة، ولكن الرئيس يملك سلطات الاعتراض على القوانين والقيام بتعيين القضاة.

ويعتبر رئيس الوزراء هو أكثر الساسة نفوذاً في منغوليا، لكن من المستبعد أن تؤثر استقالته في المدى القصير على سيطرة حزب الشعب المنغولي الثوري الحاكم في منغوليا على البرلمان. وقد حكم حزب الشعب الثوري منغوليا عشرات السنين في الحقبة التي قضتها البلاد جمهورية تابعة سياسيا واقتصاديا للاتحاد السوفياتي السابق، وما زال مسيطراً على الأغلبية البرلمانية والحكومة، لكن حزبه خسر منصب الرئاسة في عام ٢٠٠٩.

وعلى مر عدة أعوام سابقة سيطر على المشهد السياسي الداخلي في منغوليا مخاوف بشأن الفساد وحالة الاقتصاد عكستها توجهات الناخبين في الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي شهدتها البلاد في يوليو عام ٢٠١٧، والتي اُعتبرت بمثابة استفتاء على خطط التعافي الاقتصادي الحكومية، فى الوقت الذى حاول فيه حزب الشعب المنغولى الحاكم قيادة البلاد للخروج من أزمة اقتصادية، في البلد الحبيس الغني بالموارد، حيث توقع معظم الناخبين أن يكون السباق الرئاسي بين مرشح حزب الشعب المنغولى الحاكم "ميجومبو إنخبولد"، وهو سياسى مؤيد للاستثمار، والنجم السابق لفنون الدفاع عن النفس ورجل الأعمال "خالتما باتولجا" الذي ينتمي إلى الحزب "الديمقراطي" المعارض، الذي فاز فى جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية، في سابقة تعد الأولى في تاريخ منغوليا منذ دخولها عصر الديمقراطية البرلمانية مطلع التسعينيات، بنسبة بلغت نحو ٥٠,٦% من الأصوات في ظل نسبة إقبال بلغت ٦٠,٩%، وهو الأمر الذي أثار قلق بعض المستثمرين بسبب دعواته لتعزيز سيطرة الدولة على بعض المناجم وشكوكه حيال الصين أكبر شريك تجاري لمنغوليا.

ويشار إلى أنه كان هناك منافس ثالث هو جانباتار ساينخو، الذي انضم إلى السباق في اللحظة الأخيرة، لتمثيل حزب الشعب المنغولي الثوري، وقد حل الرئيس الفائز في الانتخابات، محل الرئيس تساخياجين البجدورج، الذي أنهى فترة ولايته الثانية في منصبه.

ثانيا : الاحتجاجات التي تشهدها منغوليا

يعكس المشهد الراهن في منغوليا، على خلفية المظاهرات الحاشدة التي تشهدها البلاد منذ شهر مايو ٢٠١٩ الماضي، للمطالبة بتنحى الحكومة بسبب الفساد والانهيار الاقتصادي، أزمة متجددة في الدولة ذات الخلفية الشيوعية في السابق، تكررت في العقدين الآخيرين بشكل لافت ضمن موجات الاحتجاج على الفساد لدى المسئولين في الدولة، تحديداً في عام ٢٠٠٦ حيث شهدت البلاد في يناير من هذا العام موجة من الاحتجاج على الفساد لدى المسئولين في الدولة، مطالبين باستقالة رئيس البلاد وحل البرلمان، ونظم الاحتجاج حركة "الوحدة" المنغولية، وهي تحالف يضم ثلاثة تجمعات مدنية تطالب بالإصلاح السياسي.

وقد تسببت هذه الأزمة السياسية في منغوليا، إلى تقديم أكثر من نصف أعضاء حكومتها، وكلهم من أعضاء حزب الشعب المنغولي الثوري، استقالاتهم معلنين انسحاب الحزب من الحكومة الائتلافية التي كان يتزعمها حينئذ رئيس الوزراء زعيم الحزب الديمقراطي "تساخياجين البيجد" الذي اعتبر أن "انسحاب الحزب من الحكومة الائتلافية تسبب على الفور في وضع خطير في البلاد".

وقد تظاهر نحو ٢٠٠٠ شخص وسط العاصمة المنغولية، وتجمع مئات المنغوليين في الميدان الرئيس في العاصمة أولان باتور، وهم يرددون هتافات تطالب باستقالة الرئيس "تامبرين إنخباير" الذي نعتوه بـ "أبو الفساد".

ووفقاً لأحد منظمي هذا الاحتجاج فإن "الشعب يزداد فقراً يوماً بعد يوم في حين أن مسئولي الفساد يزدادون ثراء, وقد حان الوقت للرد". وقد سادت اتهامات حينها في الأوساط الداخلية المنغولية بأن حزب الشعب المنغولي الثوري "ربما كان يريد تعطيل تحقيقات حكومته في الفساد الرسمي المتأصل في منغوليا".

وفي مارس ٢٠١٧ احتج المئات في منغوليا بالعاصمة "أولان باتور" بسبب مزاعم باختلاس أموال حكومية أودعت في حسابات خارج البلاد، وطالب سياسيون معارضون

ونشطاء في المجتمع المدني عودة ما يقولون إنه ١٧ مليار دولار من الأموال التي نهبها سياسيو الحزب الحاكم وأصدقاؤهم النافذون.

ودعوا أيضا البرلمان إلى فتح تحقيق خاص وتمرير قانون يمنع المسئولين العموميين والسياسيين وأفراد عائلاتهم من أن يكون لديهم حسابات بنكية خارج البلاد.

وفي عام ٢٠١٨، اعتبرت الاحتجاجات التي اندلعت في منغوليا من أكبر التظاهرات التي شهدتها البلاد، حيث قدر منظموها وصول أعداد المتظاهرين إلى ٢٥ ألفًا ليصبوا غضبهم على رئيس البرلمان، ميجومبو إنخبولد، والذى يضم حزبين كبيرين هما "الشعب المنغولى" و"الديمقراطى، وقد تظاهر آلاف الأشخاص فى شوارع العاصمة أولان باتور، وسط حرارة بلغت ٢٥ درجة تحت الصفر، تعبيراً عن احتجاجهم على الفساد المستشرى فى البلاد، وللمطالبة باستقالة رئيس البرلمان، وتلا ذلك تأسيس العديد من البرلمانيين الغاضبين من الفساد تكتلاً يدعى "اتحاد الشعب المنغولى لمعارضة حزبى الأغلبية ومتحدث البرلمان".

واُتهم رئيس البرلمان – العضو في الحزب الشيوعي السابق – ببيع مناصب وزارية، مثل نائب وزير او وزير دولة، ما أتاح له جمع نحو ٦٠ مليار "تووغريك" (نحو ٢٠ مليون يورو)، بحسب معارضين.

وارتفعت الأصوات المطالبة باستقالته بعد فشل مذكرة سحب الثقة من الحكومة في أواخر شهر ديسمبر ٢٠١٨، إثر فضيحة فساد تورط فيها سياسيون رفيعو المستوى، تضمنت اختلاس أموال، ومنذ تلك المذكرة بحجب الثقة، قرر ٤٠ نائباً مقاطعة جلسات البرلمان، ما شل العمل التشريعي في البلاد، الأمر الذي أفضى إلى إجبار برلمان منغوليا رئيسه ميجومبو إنخبولد على الاستقالة بعد أسابيع شهدت احتجاجات مناهضة له بسبب اتهامه بالضلوع في قضايا فساد، إثر تصويت البرلمان المنغولي لصالح عزله في خطوة غير مسبوقة أنهت خلافًا داخل الحزب الحاكم، وذكرت وسائل إعلام محلية، أن ٦٦ % من الأعضاء الذين شاركوا في اقتراع سري ٢٩ يناير ٢٠١٩ – بعد أن

تزايدت الاضطرابات وقاطعت مجموعة نواب من عدة أحزاب جلسات البرلمان – صوتوا لصالح عزل "إنخبولد".

من جانبه نفى "إنخبولد" اتهامات الفساد ورفض الاستقالة، لكن البرلمان صوت لصالح إجباره على التنحى فى وقت متأخر فى إجراء استهله الرئيس خالتما باتولجا، الذى هزم إنخبولد فى انتخابات أجريت عام ٢٠١٧.

وقال إنخبولد "أنا لا أتحايل لأحتفظ بمنصبى، أعتقد أن هذه المشكلة يجب أن تحل بشكل قانونى"، وأضاف أن إقالته "تقوض ديمقراطية البرلمان".

وقالت وسائل الإعلام المنغولية، إن هيئة مكافحة الفساد في البلاد، وهي هيئة تتمتع باستقلالية كاملة وصلاحيات واسعة لمحاربة الفساد، أخضعت العديد من مساعدى "انخبولد" للتحقيق على خلفية قضايا رشوة وتعيين أقارب فى الأجهزة الحكومية علاوة على اختلاس أموال من الدعم المُخصص للفحم.

جدير بالذكر أن الرئيس خالتما باتولجا، رئيس منغوليا الحالي، كان قد هدّد في أكتوبر ٢٠١٨، بأنه قد يلجأ إلى بدء إضراب عن الطعام أو اعتصام، كآخر خطوة من جانبه للضغط على البرلمان المنغولي كي يقبل أن ينحل طواعيةً، وذلك في ظل انتقادات متزايدة من جانب الرئيس بحق البرلمان لما وصفه بإخفاقه في التصدي للتحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد.

ووفقاً لتقارير إعلامية فإن "باتولجا"، الذي لا يمتلك وفقاً للدستور المنغولي سوى صلاحيات محدودة لاقتراح تشريعات جديدة أو الاعتراض على تشريعات قائمة، كان قد تقدم في وقتٍ سابق بمقترح لفتح مناقشات موسعة بشأن حل البرلمان، مشيراً إلى أن الحكومة المنغولية تعاني جموداً في مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، التي أجبرتها على التقدم في العام الماضي بطلب إلى صندوق النقد الدولي كي يمنحها مساعدات.

وقد وُصفت – على نطاق واسع – تهديدات باتولجا، باعتبارها "مجازفة سياسية"،

في ظل الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ٢٠٢٠، التي سيسعى فيها الحزب الديمقراطي المعارض إلى الفوز بالمزيد من المقاعد، في حين يستأثر حزب الشعب المغولي الحاكم بنسبة ٨٥% من مقاعد البرلمان المنغولي البالغ عددها ٧٦ مقعداً.

وقد عرف عن "باتولجا" صراحتُه ومجاهرتُه بآرائه السياسية والاقتصادية، وهو يعتقد أن لكل مواطن منغولي أن يستفيد من ثروته المعدنية وفقاً لدستور البلاد الذي يطالب بتطوير الموارد المعدنية لضمان الازدهار الاقتصادية وتحقيق أعلى مستويات التنمية الاجتماعية لصالح السكان. ويعارض باتولجا السيطرة على الموارد المعدنية من قبل نخبة من رجال الأعمال المرتبطين سياسياً بالسلطة، قائلاً: إن ذلك يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد.

ولمنغوليا تاريخ مع الإضراب عن الطعام، فعلى سبيل المثال استُخدِمَ هذا التكتيك في الاحتجاجات التي اندلعت عام ١٩٩٠، وأدت إلى تحول سلمي من "الاشتراكية السوفيتية" إلى "الديمقراطية واقتصاد السوق".

ثالثا: "الفساد" يثير التظاهرات الغاضبة في منغوليا

في ظل الاتهامات باستمرار مسلسل الفساد والأزمة الاقتصادية، تظاهر آلاف المحتجين المناهضين لحكومة منغوليا مجدداً في الثلاثين من مايو ٢٠١٩، فى شوارع العاصمة أولان باتور، مطالبين بتنحي الحكومة وسط اتهامات بالفساد وفشل فى إنعاش اقتصاد متدهور كان يجتذب يوماً استثمارات بالمليارات. ورفع بعض المتظاهرين لافتات عليها شعارات توبخ الحكومة لفشلها في معالجة الفساد والتلوث والاقتصاد الراكد وأزمة في الصحة العامة، وحمل آخرون أشكالاً كاريكاتيرية بالورق المقوى تصور ساسة بارزين وصورا بالحجم الطبيعى لرئيس الوزراء "جارتالونجين اردينبيت"، الذي يتنتمي إلى حزب الشعب المنغولى، يرتدى ملابس "قرصان"، وهتف المحتجون "استقيلوا... استقيلوا... استقيلوا".

وقال تسيفيجدورج توفان الأمين العام للحزب الديمقراطى المعارض وأحد المنظمين الرئيسيين للاحتجاجات: "لا ينفذون الوعود التى قطعوها.."، وأضاف فى تصريحات إعلامية: إن "البرلمان غير قادر على إنجاز عمل الحكومة والنهوض بالمسئولية، لذا فإننا نطالب اليوم بأن يتحملوا المسئولية".

يذكر أن الحزب الشعبي المنغولي، وهو حزب رئيس الوزراء، أكبر الأحزاب في منغوليا، تأسس في عام ١٩٢١ ويضم الآن اكثر من ١٦٠ ألف عضواً ويحتل ٣٩ مقعدا في البرلمان. وكانت حكومة منغوليا الحالية قد وعدت بالإنفاق بسخاء على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والإسكان من خلال اجتذاب استثمارات أجنبية بمليارات الدولارات، لكن هذا لم يتحقق.

ووفقاً لتقديرات دوائر المراقبين فإن الدولة غير الساحلية الغنية بالموارد والتي كانت ذات يوم تفتخر باقتصاد مزدهر اجتذب استثمارات بمليارات الدولارات، باتت تعاني من النزاعات مع المستثمرين الأجانب مثل شركة "ريو تينتو"، والإنفاق الزائد من جانب الحكومة وأسعار السلع الأساسية وهو ما دفع منغوليا إلى أزمة اقتصادية في عام ٢٠١٦ لم تسترد عافيتها بعد.

كما يشار إلى أن النمو الاقتصادي في منغوليا، التي كانت من قبل أحد أسرع الاقتصادات نموا آسيا، تراجع بشكل حاد في العامين الماضيين، حيث تعرضت الدولة التي تعتمد على التعدين وثرواته مثل النحاس والذهب والفحم وغيرها، إلى انخفاض في أسعار السلع، وشهدت انهيارا فى عائدات الاستثمار الأجنبى وصادرات السلع الأولية مما جعلها تواجه صعوبة فى دفع ديونها بعد سنوات من الإنفاق الحكومى السخي، وضمنت الحكومة الحصول على برنامج إنقاذ حجمه ٥,٥ مليار دولار من صندوق النقد الدولى فى مايو ٢٠١٧ بعد تطبيق إجراءات تقشف.

وكانت منغوليا قد اتفقت مع صندوق النقد الدولي، على وضع برنامج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، يقدم بموجبه بنك التنمية الاسيوي والبنك الدولي وشركاء

آخرين مثل اليابان وكوريا الجنوبية ما يصل الى ٣ مليارات دولار، في حين سيقدم بنك الشعب الصين خطاً ائتمانياً يبلغ ١٥ مليار يوان، وسيقدم صندوق النقد الدولي قروضا بمبلغ ٤٤٠ مليون دولار مقسمة على ثلاثة سنوات.

خاتمة

يبدو أن الحل لمواجهة شبح الفساد في منغوليا وتأثيراته السلبية على نهوض الدولة الغنية بالموارد – وفقاً لسياسيين منغوليين – هو إصلاح النظام القضائي وجعله أكثر انفتاحا واستقلالية وخضوعا للمحاسبة، وإنشاء وكالة لمحاربة الفساد تعمل بشكل أكثر فعالية، وذلك نظراً "لترسخ الفساد في هذا البلد الشيوعي السابق" فيما يأمل معظم المنغوليين في أن يعم الاستقرار والقضاء على الفساد في منغوليا التي تعاني من حالة عدم استقرار سياسية إثر إقرار أول دستور للبلاد عام ١٩٩٢، بعد عقود من الحكم الشيوعي، وتعاقبت منذ تلك الفترة ١٥ حكومة على البلاد، بمعدل سنة ونصف سنة لكل حكومة.